

نظام الإدارة الإلكترونية آلية لمواجهة الفساد في الإدارة العامة

E_ management system against corruption in public administrations

بوعمامة جيلالي*، مخبر التشريعات الدولية للبحار وأثرها على المنظومة القانونية البحرية في الجزائر

كلية الحقوق، جامعة أحمد زبانة - غليزان -

djilali.bouamama@univ-relizane.dz

أزرو محمد رضا، جامعة أحمد زبانة - غليزان -

Mohammedreda.azrou@univ-relizane.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023/01/09 تاريخ قبول المقال: 2023/03/27 تاريخ نشر المقال: 2023/05/15

الملخص:

في ظل ما حققته التكنولوجيا و الإنترنت الحديثة من تطور هائل خاصة في ما يتعلق بإفرازاتها التي أصبح القطاع العام و الخاص بحاجة ماسة إليها نظير ما تقدمه من وسائل متطورة في القيام بعملية التسيير , أصبح لزاما على الأجهزة الإدارية في الدولة توظيف وسائل التكنولوجيا و الإنترنت في تنفيذ مختلف المعاملات الإدارية حتى تحقق نوع من النجاعة و الجودة في إطار تكريس المساعي الدستورية خاصة فيما يتعلق بالنهوض بالخدمة العمومية و تحسن علاقة الإدارة بالمواطن من خلال تطوير المرافق العامة و بالتالي القضاء على المظاهر السلبية التي تحول دون ذلك كما هو الحال بالنسبة لظاهرة الفساد التي تهتك المنظومة الإدارية بشكل عام و تأثر على حسن سيرها , لتصبح الإدارة الإلكترونية الوسيلة الفعالة للقضاء على الفساد بمختلف أنواعه و التوجه نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية_ التكنولوجيا_ الإنترنت_ الفساد_ الرقمنة.

Abstract:

In view of the tremendous development achieved by modern technology and the Internet, especially with regard to its excretions, which the public and private sectors are in dire need of for the sophisticated means of conducting the management process. The administrative organs of the State are obliged to use the means of technology and the Internet in the implementation of various administrative transactions so as to achieve a kind of efficiency and quality in the framework of the enshrinement of constitutional endeavours, especially with regard to the promotion of the public service and the development of public utilities , thereby eliminating negative manifestations that prevent this, as in the case of the phenomenon of corruption, which

has affected public administrations. E- management becomes an effective means fight against corruption and aiming towards achieving the desired goals.

Key words: E-management _ Technology _ Internet _ Corruption _ Digitization

المقدمة:

يشهده العالم ثورة رقمية هائلة أحدثتها تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بالإضافة إلى الإنترنت التي انتشرت في جميع أنحاء العالم بطريقة سلسة و واسعة إذ أصبحا هذان العملاقان من الضروريات في الحياة لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنهما من خلال التأثير الذي أحدثته التكنولوجيا و الإنترنت في الحياة العامة و الخاصة على حد سواء حيث قضت على جميع المسافات و قلصت جميع الأبعاد بالإضافة إلى اختصار الوقت و الجهد في تنفيذ العمليات التي كانت تتسم بالتعقيد و البطء قبل بداية استعمال الوسائل المتطورة التي قدمتها لنا التكنولوجيا كنتاج حول العديد من المعطيات و المفاهيم خلال القرن الواحد و العشرون .

ومن خلال سعي الدولة إلى النهوض بالقطاع العام خاصة فيما يتعلق بتطوير الخدمة العمومية التي تعد من بين أهم المقتضيات التي تقوم عليها المرافق العامة في إطار وظيفتها الأساسية في إشباع الحاجة العامة للأفراد وفق المعايير العالمية المتطورة و تطلعات المواطنين و في إطار تنفيذ السياسة العامة الوطنية التي تؤكد على النهوض بالعلاقة التي تجمع بين الإدارة و المواطن في جميع أبعادها الدستورية التشريعية وحتى التنظيمية , كان لابد من تبني الإدارة الإلكترونية كنظام متطور لتنفيذ الأعمال الإدارية عن طريق الوسائل التقنية و المتطورة التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة في القيام بالعمليات الإدارية .

وقد عرف تبني نظام الإدارة الإلكترونية العديد من المزايا التي أثرت بشكل إيجابي على المنظومة الإدارية في الدولة خاصة من جانب التسير, حيث دعمت الشفافية و النزاهة في تسير الإداري و المالي لموارد الدولة من خلال تكريس النصوص القانونية الخاصة بتنفيذ مميزات الحكم الراشد و القضاء على ظاهرة الفساد الإداري و المالي في المؤسسات العمومية في الدولة الذي يحول دون السير الحسن للمرافق العامة و يعرقل العمليات الإدارية إضافة إلى تبديد المال العام و بالتالي تفكك الرابطة أو العلاقة بين الإدارة و المواطن بسبب مخلفات الفساد الإداري و المالي في الإدارة العامة التي يقلص منها ربما تبني نظام الإدارة الإلكترونية من خلال غلق المنافذ و سبل الفساد عن طريق رقمنة جل المعاملات و سهولة حفظها و الرقابة عليها .

وعليه سنركز في دراستنا هذه على دراسة جانبين الأول يتعلق بالتطرق إلى نظام الإدارة الإلكترونية و مزاياه التي تساهم في الوقاية من الفساد بشقيه الإداري و المالي من خلال الوظائف الحديثة للإدارة الإلكترونية ,ومنه نطرح الإشكال الآتي كيف يمكن للإدارة الإلكترونية كنظام حديث الحد من ظاهرة الفساد ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

ما المقصود بالإدارة الإلكترونية ؟

ما هي المبررات الداعية إلى التحول الإلكتروني في الإدارة العامة ؟

ما المقصود بظاهرة الفساد ؟

ما هي أسباب تفشي الفساد الإداري و المالي في الإدارة العامة ؟

ما مدى تأثير الوظائف الحديثة للإدارة الإلكترونية في الفساد الإداري ؟

المنهج المستخدم في الدراسة: لتسليط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بدراستنا لكيفية تأثير نظام الإدارة الإلكترونية على ظاهرة الفساد في الإدارات العامة لابد من استعمال المنهج الوصفي و المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية الداعية لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية و الوقوف على مدلولاتها و بيان ميزتها و مختلف وسائلها بالإضافة إلى وصف ظاهرة الفساد الإداري و المالي و كيفية معالجتها من طرف الإتفاقيات الدولية و النصوص التشريعية الوطنية و ربط الوسائل التي تتيحها الرقمنة لمكافحة ظاهرة الفساد.

تقسيم الدراسة: للإجابة على الإشكالية التي أثارها في هذا الموضوع و باقي التساؤلات الفرعية قمنا بالتطرق لمختلف الجوانب النظرية للإدارة الإلكترونية في (المحور الأول) من خلال تحديد مفهومها و خصائصها و مبررات التحول نحو هذا النظام الحديث و الوسائل التي يتيحها.

أما (المحور الثاني) قمنا بدراسة ظاهرة الفساد وتحديد مفهومها و أسبابها و مختلف أشكالها و كذا مختلف الإتفاقيات و النصوص القانونية الداعية للقضاء عليها و الآليات المعتمدة في ذلك من خلال وسائل الإدارة الإلكترونية.

المبحث الأول: الإدارة العامة نحو التحول الإلكتروني

في ظل التغيرات التي أحدثتها التكنولوجيا و الإنترنت في مختلف المجالات الحياة و مع استمرار تطورها الدائم كان للإدارة العامة نصيب من هذا التغير الذي أعطى مفهوم جديدا لها من خلال اتصال العمل الإداري بالوسائل التقنية و المتطورة و الحديثة التي حولت العديد من المفاهيم التقليدية للإدارة العامة وفق ما يتوافق و متطلبات عصر السرعة وفي هذا المبحث تفصيل لمفهوم هذا النظام الجديد الذي تبنته الإدارة العامة و بيان الأسباب الداعية إلى ذلك و كذا مختلف الوسائل الأساسية لتنفيذ هذه الإستراتيجية الجديدة.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

لما كان للتكنولوجيا الحديثة و الإنترنت من تأثير على مختلف نواحي الحياة الخاصة و العامة و من خلال اندماج هذان العملاقان بعدة مفاهيم في مختلف المجالات كان للإدارة العامة نصيب من هذا التحول الذي ارتبط بالرقمنة حيث طوى المفهوم القديم للإدارة العامة من خلال إعطاء صبغة جديدة لهذا المفهوم في إطار ما أصبح يسمى بالإدارة الإلكترونية و هذا ما سيتم توضيحه من خلال ما يلي :

الفرع الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

(1) تعريف الإدارة الإلكترونية :

_ يرى بعض الخبراء في المجال المعلوماتي بأن الإدارة الإلكترونية عبارة عن : أعمال إلكترونية أو هي إدارة و توجيه و تنفيذ الأعمال الإلكترونية بطريقة ذات جودة و تقنية و مرونة و سرعة فائقة.¹

أو هي عمليات تنظيمية تضع واصله بين المستفيدين و مصادر المعلومات عن طريق معدات إلكترونية توفرها المنشأة لتحقيق غايتها من خلال تسير موارد المعلومات التي تعتمد بالدرجة الأولى على الإنترنت و مختلف الوسائل التكنولوجية.²

يعرفها البنك الدولي بأنها" مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية و شفافية في الإنجاز و مساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن و المؤسسات الأعمال , وتمكينهم من المعلومات , بما يدعم كافة العمليات الإجرائية الحكومية , ويقضي على الفساد ويعطي الفرصة للمواطنين للحصول على خدمات ترقى لتطلعاتهم في كافة مراحل العملية الإدارية و القرارات المتعلقة بها و التي تؤثر على مختلف جوانب الحياة".³

أما بالنسبة للتعريف القانوني للإدارة الإلكترونية لم تتوفر المنظومة التشريعية في القانون الجزائري على تعريف صريح و مباشر للإدارة الإلكترونية و إنما إكتفى المشرع الجزائري إلى الإشارة إليها من خلال وسائلها مثل ما هو الحال بالنسبة لتعريف الكتابة في الشكل الإلكتروني في التقنين المدني الجزائري لسنة 2005 المسوم تحت إطار القانون 05\10 المعدل و المتمم .⁴

بالإضافة إلى تعريف وسيلتي التوقيع و التصديق الإلكتروني من خلال القانون رقم 04\15 المتعلق بالتوقيع الإلكتروني المعدل و المتمم سنة 2015 و هذه كلها عبارة عن وسائل تعمل بها الإدارة العامة من خلال تبني نظام الإدارة الإلكترونية.⁵

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية عبارة عن إستراتيجية أو نظام جديد يعتمد على الاستخدام الجيد لتقنيات عالية الجودة و التطور التكنولوجي (الإنترنت) للقيام بالأعمال الإدارية و تنفيذها وتلبية حاجات الأفراد بطريقة متطورة وسريعة ذات جودة و مرونة ودقة عالية بالإضافة إلى تعميمها في العملية التنسيقية داخل الجهاز الإداري الواحد الذي تجعل منه الإدارة الإلكترونية جهاز رقمي صغير الحجم مهما كانت ضخامته قادر على تنفيذ برنامجه التخطيطي دون الأخذ بالحسبان بعامل الزمان و المكان و التكلفة والجهد من خلال ما توفره الإدارة الإلكترونية من وسائل متطورة.⁶

(2) خصائص الإدارة الإلكترونية:

يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي يتميز بها نظام الإدارة الإلكترونية من خلال التعريفات السابقة تتمثل في ما يلي:⁷

إدارة بلا زمان حيث تعمل الإدارة الإلكترونية من خلال مجموعة من النظم و البرمجيات المتاحة 24 ساعة دون توقف

إدارة بلا مكان من خلال العمل في مساحات رقمية منتشرة في جميع أنحاء الشبكة الرقمية بالإضافة إلى الإعتماد على تقنية الفيديو و المؤتمرات الإلكترونية عن بعد
إدارة بلا تنظيمات جامدة

وسيلة فعالة لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري و المالي في الإدارات العمومية
التحول من نظام الأرشفة الورقي إلى الأرشفة الإلكترونية لمرونته العالية و سهولة الحفظ و التعديل

إمكانية تسير و إدارة المنظومة الإدارية بطريقة سلسلة كوحدة مركزية واحدة
السرعة و الفعالية في عملية صنع القرار الإداري المبني على معطيات دقيقة و مباشرة
رفع مستوى الأداء الوظيفي للعاملين العامين التقنية و الدفع نحو التطور و الإبداع في العمل
إدارة ذات إجراءات بسيطة و سرعة فائقة في إنجاز العمليات الإدارية بجودة عالية
عكس الإدارة التقليدية المحدودة في إنجاز المعاملات يمكن للإدارة الإلكترونية استيعاب عدد هائل من المستخدمين

القضاء على البيروقراطية في الإدارات العمومية
تخفيض التكاليف من خلال تقليص الميزانية الهائلة التي ترصد لتسير الإدارة العامة التقليدية
تحقيق الشفافية من خلال الرقابة الإلكترونية التي تمتاز بالفعالية فهي بمثابة جسر بين المواطن و الإدارة العامة.

المطلب الثاني: مبررات التحول الإلكتروني بين وحدة الوظائف و اختلاف الوسائل

من خلال الأدوات التقليدية المستعملة من طرف الإدارة التقليدية في تسير المنظومة الإدارية في الدولة و التي تسببت في ظهور العديد من المشاكل أثرت بشكل سلبي على السير الحسن للعمل الإداري بشكل عام مما تسبب في إنتشار ظاهرة الفساد الإداري و المالي في الإدارات العامة وخلق جو مضطرب بين الإدارة العامة و المواطن بسبب الرداءة التي أصبحت تعاني منها الخدمة العمومية ,كان لنظام الإدارة الإلكترونية من خلال وسائله المتطورة و الحديثة و المميزات السالفة الذكر تأثير كبير على النهوض بالخدمة العمومية و القضاء على الظواهر التي تحول دون السياسة العامة الوطنية الداعية لتفعيل آليات الحكم الراشد في العمل الإداري وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب من خلال التطرق إلى جملة من الأسباب التي أدت بالجزائر نحو التحول لإلكتروني و الوظائف الجديدة التي يقوم عليها هذا النظام :

الفرع الأول: مبررات التحول نحو الإدارة الإلكترونية

تجتمع مجموعة من الأسباب و العوامل على اختلافها تجعل من التحول الإلكتروني حتمية لا بد منها نظرا للواقع الذي تعيشه الإدارة العمومية في الجزائر و كذا ما تفرضه العوامل الخارجية و السلبيات العديدة التي أصبحت تنخر بالجهاز الإداري في الدولة و تتنافى و السياسة العامة الوطنية الرامية لتطوير الخدمات العمومية و التحسين العلاقة بين الإدارة و المواطن و في ما يلي توضيح لأهم الدوافع التي أدت بالجزائر نحو التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية :

أولاً: التأثير التكنولوجي:

إن ما أحدثته الثورة الرقمية من تحول في الحياة العامة و الخاصة على حد سواء من خلال إقحام لتكنولوجيا في أغلب المجالات لما لها من مزايا عديدة في توفير الجهد و الوقت و توفير الجودة في الخدمات التي تسعا إليها الإدارات العمومية التي كان لها نصيب من التأثير بالتكنولوجيا و استعمال الحاسوب و ربطه بالإنترنت التي غيرت المفهوم الكلاسيكي للوظائف و الأعمال الإدارية عن طريق. توفير جملة من المزايا خاصة ما يتعلق منها بالجودة و الأمن و سهولة الرقابة التي أصبحت كلها تتم بشكل إلكتروني مما يكون عائق أمام الظواهر السلبية التي تعاني منها الإدارة التقليدية كظاهرة الفساد.⁸

ثانياً: نقائص الإدارة التقليدية:

العمل الإداري في أي منظومة إدارية يقوم اساسا على جملة من المعايير و المقومات الأساسية من ديناميكية و تنسيق و شفافية في التسير , و غياب هذه العناصر يقابله لا شك جملة من السلبيات التي تأثر على السير الحسن للمنظومة ككل مركزيا بشكل تصاعدي أو إقليميا بطريقة أفقية ومن بين هذه السلبيات التي تعاني منها الإدارة العامة القديمة نذكر:⁹

_التعقيد و صعوبة الحصول على المعلومة

_البيروقراطية في التسير

_انتشار ظاهرة الفساد الإداري و المالي

_غياب التنسيق بين الأجهزة الإدارية و حتى الجهاز الإداري الواحد

_عدم الوظائف الإدارية

_ضياع الجهد و الوقت في الأعمال اليدوية

_الروتين الذي يتسبب في القضاء على روح الإبداع في العمال

ثالثاً: تحسين جودة الخدمات:

تحت السياسة العامة الوطنية الحديثة على مجموعة من المساعي الخاصة بالنهوض بالخدمة العمومية و تطوير المرافق العمومية من خلال سن منظومة تشريعية تفرض العمل على جميع المستويات التقنية و المادية المعنوية مكرسة للآليات الحكم الراشد و حوكمة التسير بالنسبة للشؤون العمومية من شفافية في

العمل الإداري و مساواة المستفيدين من الخدمات العمومية تحسن العلاقة بين الإدارة و المواطن عن طريق جودة الخدمة التي ترقى إلى تطلعات المرتفقين و السعي إلى القضاء على مختلف أوجه الفساد الإداري و المالي الذي يحول دون المتطلبات الدستورية المنصوص عليها صراحة في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 في المادة 27 "تضمن المرافق العمومية لكل مرتفق التساوي في الحصول على الخدمات و بدون تمييز. تقوم المرافق العمومية على مبادئ الإستمرارية ، و التكيف المستمر، و التغطية المنصفة للتراب الوطني و عند الإقتضاء ضمان الحد الأدنى من الخدمة".¹⁰

كل هذه المبادئ الدستورية تأتي في مسعى تحسين الخدمة العامة وتطويرها ولا بد للنصوص القانونية تكريس العمل بهذه المبادئ العامة.

رابعاً: الأسباب الاقتصادية:

إن النفقات العمومية الموجهة سواء للتجهيز و تسير الشأن العام في الدولة من خلال المخصصات المالية التي تنفرد بها الإدارات العمومية من ميزانية الدولة السنوية في إطار مشاريع قانون المالية السنوي، جعل من المال العام المرصد لأغراض تتوافق و السياسة المالية للدولة عرضة لأوجه التبدد و الفساد من خلال الإختلاس و النهب و عدم النجاعة في تسير المال العام الذي يشكل المحور الأساسي في عملية التسيير و تحسين الخدمات العمومية ، و في غياب و سائل الرقابة الفعالة على هذا النوع من العمليات الإدارية في شقها المالي نكون أمام إختراق تام للنصوص القانونية التي تؤكد على عقلنة استعمال المال العام خاصة من طرف الإدارات العمومية المتعلقة بالمال العام على غرار المرسوم الرئاسي الخاص بالصفقات العمومية رقم 247\15 المعدل و المتمم سنة 2018 حيث نص في المادة 5 منه "لضمان نجاعة الطلبات العمومية و الاستعمال الحسن للمال العام ، يجب أن تراعي الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية و المساواة في معاملة المرشحين و شفافية الإجراءات ضمن إحترام أحكام هذا المرسوم". وهذا ما نجد له نقيضاً في الأموال العامة المخصصة لتسيير و تجهيز الإدارة العمومية حيث طغت أشكال الفساد على أوجه الشفافية في الجانب الخاص بالمال العام.¹¹

الفرع الثاني: الوظائف الإلكترونية للإدارة العامة الحديثة

لقد ساهمت مخلفات التكنولوجيا في تغيير مفهوم الوظائف التقليدية للإدارة العامة من تخطيط و تنظيم و توجيه و تنفيذ و حتى عملية الرقابة ، حيث اعتمدت في ذلك وسائل حديثة جعلت من هذه الوظائف المهمة تتسم بالفعالية و تحقق النتائج المرجوة و في ما يلي توضيح للطبيعة الحديثة لهذه الوظائف :

أولاً: التخطيط الإلكتروني: يقصد به عملية وضع إستراتيجية عامة للتسيير المتعلق بالأجهزة الإدارية في الدولة حيث تعمل الإدارة على ما يجب العمل به حالياً و ما ترغب في الوصول إليه مستقبلاً ، حيث تعتمد الوسائل الحديثة من إنترنت و برامج الحاسوب لوضع هذا المخطط موضع تطبيق عملي يرافق العمليات الإدارية في كل مراحلها حيث لا يكون هذا التخطيط بشكل جامد بل يتلائم التخطيط الإلكتروني مع متطلبات الزمان و

المكان و الظروف بالإضافة إلى تنحية فكرة جامدة كانت تسري في التخطيط التقليدي فيما يتعلق بمركزية التخطيط و لا مركزية التنفيذ حيث يتيح التخطيط الإلكتروني لكل شرائح الجهاز الإداري المساهمة في بناء الإستراتيجية العامة سواء بشكل عمودي أو أفقي، كما توفر وسائل التخطيط الحديث التدفق المستمر للمعلومات مما يساعد على تحيين الأهداف بطريق مستمرة و مواجهة العراقيل التي تتسبب بها الظواهر السلبية من فساد إداري ومالي الذي يحول دون تنفيذ الأهداف المرسومة.¹²

ثانيا: التنظيم الإلكتروني: تكتسي العملية التنظيمية في الإدارة العامة أهمية بالغة حيث تقوم على التنسيق الشامل بين أعضاء الجهاز الإداري و حتى المستخدمين من الخارج و هذا ما يتيح لنا التنظيم الإلكتروني من خلال ما يعرف بالتنظيم الشبكي الذي يعتمد على الشبكة العنكبوتية التي تنتشر بطريقة سلسلة في كامل النسيج الإداري و حتى خارجه مما يتيح توافر المعلومة و سهولة الوصول إليها ورفع وتيرة الأداء و القضاء على كل أوجه الفساد التي تعرقل السير الحسن للعمليات الإدارية خاصة في ما يتعلق بسوء استغلال الوظائف بالوقوف أمام تنفيذ المهام لإعتبارات شخصية متعلقة بأعضاء الجهاز الإداري أو المستعملين من الخارج.¹³

ثالثا: التوجيه الإلكتروني: تحتاج عملية التوجيه في العمل الإداري إلى شخصية قيادية مؤثرة و فعالة و ذات حكمة في التعامل مع الظروف المختلفة للوصول إلى النتائج المرجوة، ومن بين الوسائل الحديثة في عملية التوجيه الإلكتروني وضع برمجيات تقنية متطورة تقوم بعملية التوجيه المباشر دون أن يحتاج الرؤساء للإختلاف و التصادم مع رؤسهم في الآراء و الأفكار التي قد يغلب عليها طابع الفساد الذي يحول دون تحقيق الأهداف المسطرة حيث ترافق البرامج جميع الأعمال الإدارية و يصبح القائد معالج للمعلومة بدلا من المشكلة و منسقا للأفكار بدلا من موجه للأوامر مما يتيح الإنصياح التلقائي من طرف المنفذين ويقضي على مختلف أوجه الفساد في العمل الإداري.¹⁴

رابعا: التنفيذ الإلكتروني: نكون أمام هذه المرحلة المهمة لما تبدأ الإدارة العامة بالخروج بسياساتها و وضع أهدافها موضع تطبيق عملي وهذا ما يحتاج إلى نوع من المرافقة التي أصبحت البرامج التقنية تعتمد عليها بالأساس إضافة إلى الإنترنت التي شكلت لنا وعاء لإفراغ إرادة الإدارة العامة و استقبال الطلبات الخاصة بالأفراد مما يتيح نوع من التوافق بين الأهداف المسطرة و الواقع العملي حيث تتحول عملية صنع القرار الإداري إلى عملية سلسلة دقيقة متقنة سريعة في التجاوب مع الطلبات المستمرة بالإضافة إلى وضع حاجز أمام الإشكالات التي تعرقل الوصول إلى الأهداف و تنفيذها.¹⁵

خامسا: الرقابة الإلكترونية: مثل ما سبق توضيح فإن الوسائل الحديثة التي تتيحها الإدارة الحديثة من خلال مرافقة العمليات الإدارية في جميع مراحلها تجعل من العملية الرقابية تتم بشكل مستمر منذ بداية وضع الأهداف إلى غاية تنفيذها حيث تقوم الرقابة الإلكترونية على وضع قواعد بيانات و برامج مرافقة حتى لأبسط العمليات الإدارية مما يتيح سرعة إكتشاف مواطن الإنحراف و الخلل و تصحيحها قبل فوات

الأوان ولعل ظاهرة الفساد التي أضحت العائق الأول أمام السير الحسن للأجهزة الإدارية تجد حدودا لها من خلال هذه الوظائف الحديثة وخاصة الرقابة الإلكترونية المستمرة و الدققة التي تحول دون نقشي مخلفات هذه الظاهرة الخطيرة التي تنخر بجسد الإدارة العامة في الدولة وهذا ماسيتم توضيحه تفصيلا في المحور المالي.¹⁶

المبحث الثاني: ظاهرة الفساد في ظل الرقمنة

إن الجهاز الإداري في الدولة يقوم على مجموعة من المعطيات الفنية و القانونية التي تضفي على العمليات الإدارية نوعا من الجودة و الإتقان و تحقق الغاية المرجوة منها ذلك عندما تتحد الجهود لتقديم لنا جهاز إداري يعمل بتناسق على إيقاع المنظومة التشريعية في الدولة , لمن ظهرت العديد من العوامل السلبية في المحيط الإداري بدأت تنخر بالمنظومة الإدارية في الدولة مما أدى إلى تراجع مردوديتها و يظهر ذلك جليا من خلال ما تسببت فيه ظاهرت الفساد من نقشي في كافة أرجاء العالم بمختلف صورها مخلفة أثار وخيمة تهدم النظام الإداري لتأتي الرقمنة كسبيل يقاص بدرجة معتبرة من تدعيات هذه الظاهرة السلبية و هو ما سيتم توضيحه بالتفصيل من خلال مايلي:

المطلب الأول: الإطار النظري لظاهرة الفساد

لما كان لظاهرة الفساد من صدى على المستوى العالمي من خلال إنتشارها في العديد من المجالات خاصة المجال التسيير الإداري للحكومات و المؤسسات العامة اجتمع المفكرون كل حسب إختصاصه لدراسة هذه الظاهرة السلبية .

الفرع الأول: تعريف الفساد

التعريف القانوني لظاهرة الفساد:

أولا: تعريف الفساد في القانون الجزائري : تطرقت إليه المادة 2 الفقرة أ من القانون 06_01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على النحو التالي : "الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون "و المتمثلة في : الرشوة _الاختلاس _الغدر_سوء استغلال الوظيفة_الإعفاء من الضريبة_استغلال النفوذ_تعارض المصالح_التصريح الكاذب بالممتلكات_الإثراء الغير مشروع ,ومنه نجد أن المشرع الجزائري قام بتعريف الفساد على أساس أشكاله لصعوبة الإمام بجوانب هذه الظاهرة.¹⁷

ثانيا: اتفاقية الأمم المتحدة: تم تعريف وجه من أوجه الفساد بموجب هذه الإتفاقية التي أشارت إلى جريمة الرشوة في المادة 2 : "وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يتمتع عنه لدى القيام بمهامه الرسمية"¹⁸

ثالثا: المنظمة العربية لمكافحة الفساد: عرفت على النحو التالي : الفساد المتفشي في السلطة المتولد عن الثروة و الإثراء الغير مشروع

رابعاً: **تعريف البنك الدولي:** "استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب خاصة، أو هو سلوك الموظف العام بطريقة إنحرافية تتعارض و المبادئ الحاكمة لسير الإدارة العامة يسعى من خلالها لتحقيق مصلحة شخصية".¹⁹

خامساً: **التعريف الفقهي:** يعرفه الفقهاء على أنه : سلوك مخالف للمعايير الأخلاقية ضد الصالح العام يصدر عن شخص أو هيئة عامة كانت أو خاصة

يعرفه فقهاء الشريعة الإسلامية عل أنه: "كل المعاصي و المخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية و مقصدها و العمل بها فهو جميع المحرمات و المكروهات".²⁰

وعليه أمام كل هذه التعريفات يمكن القول انه من الصعب جمع تعريف موحد لهذه الظاهرة لكن يمكن نسبة الفساد إلى الجانب الإداري بأنه عبارة عن سلوك منحرف من طرف موظف عام بموجب وظيفته يحول دون القواعد و المبادئ العامة القانونية لتحقيق أغراض شخصية على حساب المصلحة العامة.

الفرع الثاني: أسباب تفشي ظاهرة الفساد

تجتمع مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و السياسية التي تؤدي بهذه الظاهرة السلبية إلى الانتشار الرهيب في الوسط المؤسساتي للأجهزة الدولة ويمكن تلخيصها في ما يلي: ²¹

أولاً: الأسباب الاقتصادية:

_تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي

_السرية في بعض التعاملات الاقتصادية من طرف بعض القطاعات الحكومية

_انخفاض الأجور لدى الموظفين

_انعدام المنافسة في السوق الوطنية

ثانياً: أسباب إدارية:

_ضخامة الجهاز الإداري في الدولة

_انعدام الفعالية بالنسبة للوظائف الإدارية التقليدية خاصة الوظيفة الرقابية

_عدم وجود نظام إداري فعال لسير الأجهزة الإدارية مثل نظام الإدارة الإلكترونية

_نقص الكفاءة لدى الموظفين العامين

ثالثاً: أسباب سياسية و اجتماعية:

_ضعف الحكومة من خلال غياب آليات الحكم الراشد في عملية التسيير

_انتشار الفساد لدى القادة السياسيين في الدولة (سنة مكافحة الفساد في الجزائر 2019 هكذا سمتها وكالة

الأبناء الجزائرية من خلال القضايا التي شهدتها الجهاز القضائي في الدولة كما هو الحال بالنسبة لحكم

محكمة سيدي محمد بالعاصمة , بداية شهر ديسمبر بحكمها على الوزير الأول عبد المالك سلال ب 12

سنة حبساً نافذاً بتهمة تبديد الأموال العمومية ومنح إمتيازات غير مستحقة).

طبيعة العلاقات و الأعراف المنتشرة بين الأفراد من خلال المفهوم الخطأ لبعض المعاملات الفاسدة باعتبارها هدايا و مزايا للموظفين مثل الرشوة

جهل المواطنين بالنصوص القانونية المجرمة لأفعال الفساد

المطلب الثاني: وسائل الإدارة الإلكترونية كوسيلة للحد من الفساد الإداري و المالي

إن عملية الإصلاح الإداري في الدولة و النهوض بالخدمة العمومية لا يمكن أن يمارس في بيئة ينتشر فيها الفساد بمختلف أشكاله , ومن أجل هذا تجد الإدارة الإلكترونية دورا لها في هذه العملية باعتبارها نظام حديث و متطور يستعمل وسائل تحول دون تفشي ظاهرة الفساد في الأجهزة الإدارية:

الفرع الأول: وسائل بشرية

قد يغفل البعض عن الدور المهم الذي يلعبه العنصر البشري في استقطاب نظام الإدارة الإلكترونية و كذا عملية دراسته و تطبيقه في الإدارات العامة , حيث لا يمكن للإدارة العامة تبني نظام الإدارة الإلكترونية و تجسيده على أرض الواقع إلا من خلال فئة معينة من الأفراد سواء كانوا يعملون ضمن الجهاز الإداري أو خارجه فعند تطرقنا للمكونات الخاصة بنظام الإدارة الإلكترونية نجد أربعة عناصر أساسية : صناع المعرفة _عتاد الحاسوب _شبكة الاتصالات وبرامج الحاسوب, لكن يبقى العنصر المحوري و الأساسي في هذه العملية تدور حوله باقي العناصر هم صناع المعرفة و ذلك من خلال ما يقوم به الموظف العام من تطوير للأجهزة الإدارية في الدولة عن طريق ما يتحصل عليه من تكوين في مختلف المجالات و قد أصاب المشرع الجزائري في فرض التكوين الخاص بالموظف العام من خلال ما نص عليه في الأمر 03\06 المتعلق بالقانون الأساسي للوظيفة العامة في المادة 104 "يتعين على الإدارة تنظيم دورات تكوينية و تحسين المستوى", بحث يساهم هذا التكوين في إنماء روح الإبداع لدى الموظف العام و التخلي عن الفكر الإداري الفاسد و جلب مهارات و أفكار متطورة تساعد على تطوير المنظومة الإدارية في الدولة و حيث يقوم صناع المعرفة بإقتناء عتاد الحاسوب و ربطه بشبكة الاتصالات و كذا تزويده بالبرامج و التقنيات اللازمة للقيام بالعمليات الإدارية و صناعة قاعدة بيانات خاصة بالإدارة ومنصات رقمية لتلقي الخدمة العمومية بجودة عالية و تقنية متطورة ووضع برامج تراقب سيرورة العمل الإداري من الداخل و بطريقة مستمرة مما يحول دون تفشي مختلف أوجه الفساد داخل الجهاز الإداري الذي يقوم به الموظف العام بنفسه فلما لا يكون هو الحاجز الأول أمام تفشي هذه الظاهرة السلبية في الوسط الإداري عن طريق الدور المحوري الذي يلعبه في نظام الإدارة الإلكترونية.²²

الفرع الثاني: الوسائل التقنية

يقوم نظام الإدارة الإلكترونية على مجموعة من العناصر التقنية و المادية التي تكون لنا تركيبة تقنية يتم دمجها بالعمل الإداري عن طريق العنصر المحوري السابق ذكره حيث تكون هذه الوسائل عائق أمام انتشار الفساد بمختلف صوره و يمكن حصرها في ما يلي :

أولاً: عتاد الحاسوب: أجهزة الكمبيوتر المتطورة التي تقضي على القيام بالعمل الإداري بالطريقة التقليدية اليدوية حيث تقوم بتنفيذ مختلف العمليات بسرعة فائقة و دقة عالية خالية من جميع الأخطاء المقصودة التي تحول دون السير الحسن للخدمة العمومية و بالتالي القضاء على الفساد المتعلق بسوء استغلال الوظيفة من طرف الموظف الذي يتحول دوره إلى مستقبل هو الآخر في العملية التي يقوم بها جهاز الحاسوب.²³

ثانياً: شبكة الاتصالات: تعتبر الإنترنت أهم عنصر في الإدارة الإلكترونية لما لها من وظيفة تنسيقية بين مختلف الوسائل التقنية حيث تربط بين الحاسوب و البرمجيات التي يزود بها، بالإضافة إلى توزيع المعلومات و توفير آخر المستجدات و تسهيل عملة نقلها و الإطلاع عليها سواء من طرف موظفي الجهاز الإداري أو المواطنين المستخدمين مما يضفي شفافية كبيرة على العمل الإداري و يكون عائق أمام تفشي الفساد بمختلف أنواعه خاصة فيما يتعلق بالسرية و منح الإمتيازات الغير مشروعة لأطراف معينة على حساب العامة من المواطنين.²⁴

ثالثاً: برامج الحاسوب: يتم تزويد الحاسوب بمجموعة من البرامج التقنية المتطورة التي تقوم بتنفيذ العمليات الإدارية بدقة عالية و تقنية متطورة إذ تحل محل الموظف العام حيث يتم وضع حد للتصادم المباشر مع المرتفقين مما يفتح المجال للممارسات الفاسدة من خلال تلقي الرشوة و منح الإمتيازات الغير المشروعة في الجانب الإيجابي، و سوء إستغلال الوظيفة و الإمتناع عن تقديم الخدمات في الصورة السلبية، إضافة إلى قدرة هذه البرامج المتطورة على فرض رقابة مستمرة داخلية و خارجية على تنفيذ مختلف العمليات الإدارية مما يتيح كشف مواطن الفساد و التعامل معها بصورة فورية قبل أن تتسبب في أثرها الوخيمة التي تعرقل السير الحسن للجهاز الإداري، و نجد مثلاً تطبيقاً مهماً لهذه الصورة ما تم إلحاقه بالمديرة العامة للضرائب التي تعد قطاع حساس و مجال خصب لانتشار الفساد حيث تم بموجب قانون المالية لسنة 2006 بموجب المادة 41 وضع ترقيم جبائي على مستوى وزارة المالية و تم تأسيس ترقيم للمكلفين بالضريبة على رقم الترقيم الجبائي NIF وذلك من أجل تسهيل العملية الرقابية على المكلفين بالضريبة و حركة أموالهم في الجزائر.²⁵

وبالتالي يتضح أن هذه الوسائل على اختلافها تجتمع لتكون لنا نظام الإدارة الإلكترونية الذي يكون عامل مهم للإصلاح الإداري الذي تسعى إليه الدولة من خلال تفعيل آليات الحوكمة في تسير الشأن العام العمومي و النهوض بالخدمة العمومية و القضاء على ظاهرة الفساد التي تضرب استقرار المنظومة الإدارية و تهتك بالمسعى الدستوري المهم المتمثل في توطيد علاقة الإدارة بالمواطن .

الخاتمة:

تبقى الإدارة العمة في الجزائر تعاني من العديد من المعوقات التي تحول دون السير الحسن لها حيث يسري الفساد بمختلف أنواعه في الجهاز الإداري بشكل عمودي و أفقي لضرب استقرار النظام الإداري في الدولة مما يحول دون الأهداف المسطر لها ، لكن يبقى الدور المهم الذي يلعبه أحد لمبادئ التي تقوم عليها عملية تسير المنظومة الإدارية بشكل عام و المتمثل في مبدأ التكيف و التغير المستمر يلعب دورا هاما في الخروج بحلول ولو كانت ذات فعالية نسبية إلى درجة معينة من خلال ما تم تفعيله في الإدارة العامة من استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة و الإنترنت في عملية تسير الشأن الإداري و تبني ما اصطلح عليه بالإدارة الإلكترونية كنظام حديث للتسيير فرضته العديد من العوامل الداخلية و الخارجية و نظير ما يتيح من إمكانية مسايرة العملية الإدارية منذ بداية مراحلها إلى غاية بلوغ النتائج المرجوة عن طريق الرقابة الضمنية التي تتيح الإنترنت كبديل عصري عن الوصاية الإدارية التي اضمحلت في ظل الرقمنة مما يساعد المنظمات على القضاء على ظاهرة الفساد التي أصبحت حقيقة تهدد التنمية و تتخر جسد الدولة شيئا فشيئا لتضرب استقرارها بشكل رهيب.

لكن يبقى هناك قصور كبير تعاني منه الدولة الجزائرية في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية سواء من الجانب لتشريعي الذي لم يعطي الحقل التشريعي الكامل الذي يساعد على فهم هذا النظام و معرفة كيفية تطبيقه و كذا عملية التعامل معه، بالإضافة إلى نقص البنى التحتية اللازمة ناهيك عن العنصر المالي الذي تحتاجه الإدارة الإلكترونية حتى يثمر هذا النظام النتائج المرجوة من تطبيقه خاصة في القضاء على الفساد الإداري و المالي،

وبالرغم من ذلك يبقى الفكر الذهني الفاسد العامل الأكثر خطورة على المنظومة الإدارية من خلال الأفراد سواء كانوا جزء منها أو مستعملين لها لا يمكن حتى للرقمنة الحد من خطورتها إلا بالتوجه نحو آلية الذكاء الاصطناعي من خلال آلات محل البشر تحاكي العقل البشري و تبرمج بطريقة معينة على تسير العمليات الإدارية.

الهوامش:

¹ Abu-Naser, S. S., Al Shobaki, M. J., Abu Amuna, Y. M., & El Talla, S. A. (2017). The Reality of Electronic Human Resources Management in Palestinian Universities from the Perspective of the Staff in IT Centers. Retrieved March 1, 2021 from

<https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01516216/document>

² _ Bataineh, K. A. (2017). The impact of electronic management on the employees' performance field study on the public organizations and governance in Jerash governorate. Journal of Management and Strategy, 8(5), 86–100.

³ _ تاريخ الإطلاع 29 أكتوبر _ www.worldbank.org/publicsector/egov/egovstudies.htm.access_ 2022، على الساعة 09:08.

⁴ _ الأمر رقم - 58 \ 75 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني المعدل و المتمم، ج ر عدد 78، المؤرخة في 30 سبتمبر 1975.

⁵ _ القانون رقم 04_15، الخاص بالتوقيع و التصديق الإلكتروني، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 1 فبراير 2015، الجريدة الرسمية عدد 06.

⁶ _ أحمد كمال قنون، مشروع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر بين الواقع و المؤمل، جامعة وهران، ص 5.

⁷ _ جلال فاروق أحمد، الأنساوي، إبراهيم جابر السيد، الإدارة الإلكترونية، دار العلم و دار الجديد للنشر سنة 2020، ص 37.

⁸ _ تبينة حكيم، تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر "قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية"، مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية، المجلد الخامس، عدد رقم 3، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، سنة 2020، ص 538.

⁹ _ المرجع نفسه.

¹⁰ _ رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص إدارة عامة و تنمية محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، باتنة-1، الجزائر، سنة 2017_2018، ص 22.

¹¹ _ المرجع نفسه، ص 22.

¹² _ رانية هدار، المرجع السابق، ص 42.

¹³ _ نجم عبود، الإدارة و المعرفة الإلكترونية: الإستراتيجية _ الوظائف _ المجلات، عمان، دار اليازوري للنشر و التوزيع، 2009، ص 297.

¹⁴ _ المرجع نفسه.

¹⁵ _ المرجع نفسه، ص 297، 298.

¹⁶ _ رانية هدار، المرجع السابق، ص 46.

¹⁷ _ القانون 01_06 المتعلق بالوقاية من لفساد، الصادر في 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006 الجريدة الرسمية رقم 14.

¹⁸ _ موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات ANEP، المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر و الإشهار، الجزائر، 2009، ص 12.

¹⁹ _ الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية و مكافحة الفساد الإداري و المالي، مجلة العلوم الإنسانية المجلد 31 عدد 4 2020، ص 186.

²⁰ _ محمود محمد معابرة، الفساد الإداري و علاجه في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 74.

- ²¹ _ أمين بن سعيدة، الفساد الإداري و المالي (الأسباب و المظاهر) من خلال مؤشرات عربية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص37_38.
- ²² _ أسيا تش تيش، واقع الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات الاقتصادية ودورها في تطوير العمل الإداري، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير وتخصص: إدارة و أعمال، جامعة سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، سنة 2013_2014، ص24.
- ²³ _ سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، عمان، اليازوري للنشر و التوزيع، 2010، ص25.
- ²⁴ _ المرجع نفسه.
- ²⁵ _ الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، المرجع السابق، ص191.